

SCP/20/10

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 4 ديسمبر 2013

## اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

### الدورة العشرون

جنيف، من 27 إلى 31 يناير 2014

### براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا: مزيد من الأمثلة العملية والتجارب

وثيقة من إعداد الأمانة

#### مقدمة

1. وافقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، في دورتها التاسعة عشرة التي عُقدت في الفترة من 25 إلى 28 فبراير 2013 في جنيف، على أن تُراجع الأمانة الوثيقة SCP/18/8 إضافةً مزيدٍ من الأمثلة العملية والتجارب بشأن الحوافز المتعلقة بالبراءات والعراقيل التي تحول دون نقل التكنولوجيا، وذلك على أساس الإسهامات المُستلمة من الأعضاء والمراقبين في اللجنة، مع مراعاة أبعاد القدرة الاستيعابية في نقل التكنولوجيا (انظر الفقرة 23(هـ) "1" من الوثيقة SCP/19/7).
2. وعملاً بالقرار المذكور أعلاه، دعت الأمانة، من خلال المذكرتين C.8261 و C.8262، أعضاء اللجنة ومراقبيها إلى تقديم أمثلة عملية وتجارب بشأن الحوافز المتعلقة بالبراءات والعراقيل التي تحول دون نقل التكنولوجيا. فقدّمت دول أعضاء، ومنظمة حكومية دولية، ومنظمتان غير حكوميتين معلومات عن نقل التكنولوجيا، وهذه الدول والمنظمات هي: كوستاريكا، وفنلندا، وألمانيا، وإسرائيل، وليتوانيا<sup>1</sup>، وموناكو، وبولندا، وجمهورية كوريا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزامبيا، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وغرفة التجارة الدولية (ICC)، واتحاد الملكية الفكرية.
3. ولما كانت الوثائق المُقدّمة متاحةً برمتها على المنتدى الإلكتروني للجنة، فإن هذه الوثيقة تلخص المعلومات الواردة من الأعضاء والمراقبين في اللجنة المذكورين أعلاه. وإضافةً إلى ذلك، تحتوي الوثيقة على ملاحظة عامة من الأمانة بشأن هذه المسألة.

<sup>1</sup> أشارت ليتوانيا فيما قدمته من وثائق إلى المادتين 42 و45(5) من قانون براءات الاختراع في ليتوانيا بشأن تسجيل نقل الملكية وتسجيل اتفاقات الترخيص، وذكرت أن المكتب الحكومي لبراءات الاختراع لم يستطع تقديم أي مثال أو تجربة، أو تقييم ممارسة نقل التكنولوجيا في ليتوانيا.

## وجهة نظر أحد أقل البلدان نمواً

4. زامبيا هي البلد الوحيد من أقل البلدان نمواً الذي قدّم وثيقة بشأن هذا الموضوع. وقد أوضحت شتى العوامل التي يمكن اعتبارها حوافزاً تتعلق بالبراءات وعراقيل تحول دون نقل التكنولوجيا، وسردت تحدياتها. وكحافز لنقل التكنولوجيا، طبّقت زامبيا سياسةً وطنيةً للملكية الفكرية تنص على ترخيص أصول الملكية الفكرية واستخدامها في الأغراض التجارية وتسويقها.<sup>2</sup>

5. ويُعتبر توافر معلومات عن احتياجات مالكي التكنولوجيا ومتلقيها وكذلك قدرة المتلقين على استيعاب التكنولوجيا شرطين من الشروط الأساسية اللازمة لنقل التكنولوجيا نقلاً فعالاً. ويمكن أن يُترجأ، من الناحية العملية، إلى الحاجة إلى: "1" وجود محامين مهرة وخبراء ملكية فكرية للتفاوض بشأن تراخيص نقل التكنولوجيا، "2" وإشراك المؤسسات البحثية الممولة من الأموال العامة، والجامعات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأصحاب المعارف التقليدية في المعاملات المعرفية.

6. ومع ذلك، يجب ألا يُنظر في كل عامل من العاملين المذكورين أعلاه بمعزل عن الآخر. وتشمل التحديات العملية:

"1" ضعف الروابط بين قطاع البحث والتطوير وقطاع الصناعة؛

"2" وعدم قدرة المتلقين على استيعاب التكنولوجيا وتطويرها لتناسب احتياجاتهم؛

"3" وافتقار المخترعين إلى الموارد اللازمة لتطوير تكنولوجياتهم واستغلالها تجارياً؛

"4" والافتقار إلى الكفاءات أو الخبراء لمساعدة المخترعين في صياغة طلبات براءات الاختراع، مما يجعل عملية نقل التكنولوجيا برمتها عمليةً صعبةً؛

"5" وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الأجنبية، لا تنص، في الأغلب، صفقات الاستثمار المباشر الأجنبي نصاً صريحاً على اتفاقات الترخيص أو البحوث؛

"6" والافتقار إلى المعرفة بحماية الملكية الفكرية وبفوائدها التي تعود على الاقتصاد الوطني.

7. وتعتبر زامبيا، مع مراعاة اختلاف مستوى التنمية، أن نظام البراءات ينبغي أن يوفر آليةً تكون مرنةً بما يكفي لقيام أقل البلدان نمواً والبلدان النامية بإجراء الهندسة العكسية للتكنولوجيات المشمولة ببراءات اختراع دون التعدي بالضرورة على حقوق براءات الاختراع. وهذه الآلية، في رأيها، سوف تُوضّح الفهم الخاطئ بأن براءات الاختراع عائق أمام نقل التكنولوجيا. وإضافةً إلى ذلك، تعتبر زامبيا أن البلدان المتقدمة تأخرت كثيراً في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 66-2 من اتفاق تريبيس.

## نقل التكنولوجيا من المؤسسات البحثية إلى قطاع الصناعة

نقل التكنولوجيا من الأوساط الأكاديمية في إسرائيل

8. يضع قانون تشجيع البحث والتطوير الصناعي، 1984-5744، إطاراً قانونياً لأوجه دعم البحث والتطوير التي ترعاها الحكومة في قطاع الصناعة الإسرائيلية. وقد تمت متابعة أمور أخرى منها عدد من المشاريع الصناعية التعاونية للبحث

<sup>2</sup> وإضافةً إلى ذلك، تنص أيضاً على حوافز ضريبية بخصوص الأجهزة التي تُجلب إلى زامبيا.

والتطوير مع كيانات أجنبية، على كل من المستويين الحكومي والمؤسسي.<sup>3</sup> وتشتمل أنشطة الدعم المتنوعة على المساعدة في إعداد طلبات براءات الاختراع. وعندما يُسفر مشروع البحث والتطوير الذي تساعده الحكومة عن منتج ناجح تجارياً، يجب على الشركة أن تدفع إتاوات لمكتب كبير العلماء. وتتراوح الإتاوات التي تُدفع، بوجه عام، بين 3% و3.5% من إجمالي الإيرادات السنوية المكتسبة من مبيعات المنتج المعد. وتتمتع إسرائيل بنسبة عالية من الأنشطة في مجال نقل التكنولوجيا من الأوساط الأكاديمية. وتوجد أحكام وشروط نقل التكنولوجيا على المواقع الإلكترونية لمكاتب نقل التكنولوجيا ذات الصلة.<sup>4</sup>

### المشروع التجريبي "نقل التكنولوجيا من الجامعة إلى قطاع الصناعة" في بولندا

9. وقّع، في عام 2008، المكتب البولندي للبراءات، وجامعة وودج للتكنولوجيا (TUL)، ومكتب البراءات الأوروبي خطة عمل لتنفيذ مشروع تجريبي بعنوان "نقل التكنولوجيا من الجامعة إلى قطاع الصناعة". وكانت أهداف ذلك المشروع التجريبي هي: "1" زيادة الوعي بالملكية الفكرية بين موظفي جامعة وودج للتكنولوجيا، "2" وتحسين الانتفاع بنتائج بحوث الجامعة وسد الفجوة الموجودة بين العلم النظري والتطبيق التجاري، "3" وتوفير الدعم طوال عملية تسجيل براءات الاختراع، "4" ونشر معلومات عن حماية الملكية الفكرية، "5" واستحداث أدوات تسويق مفيدة. ويتكون المشروع من ثلاث مراحل. خلال مرحلة الإعداد، وُضعت خطة العمل التفصيلية، وجرى تدريب أعضاء هيئة التدريس المعنيين. وفي مرحلة الاختبار، نُظّم عددٌ من حلقات العمل التدريبية لموظفي الجامعة. وتتضمن موضوعات حلقات العمل حماية براءة الاختراع والدراسة العملية، والبحث عن معلومات البراءات، والعقود المتعلقة بنقل التكنولوجيا. واستمر المستوى المتقدم من التدريب خلال مرحلة التوطيد. واستطاع المشاركون القيام بالبحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة، وإعادة كتابة المطالبات لتتوافق مع متطلبات الأهلية للحماية بموجب براءة. واكتسبوا أيضاً معرفةً بالقوانين المحلية والدولية للملكية الفكرية، وتقييم الملكية الفكرية، ولوائح الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا داخل الجامعة.

10. وإضافةً إلى ذلك، نظّمت الجامعة يوماً مفتوحاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أنشأت قاعدة بيانات تضم بيانات الاتصال بأصحاب الأعمال، ومراكز نقل التكنولوجيا، ومحامي البراءات. ورأى منقذو المشروع أن الاجتماعات التي جرت وجمهاً لوجه بين ممثلي العلم والأعمال التجارية، بدعم من خبراء من مكتب البراءات الوطني، منحت الجامعة فرصةً كبيرةً لتعريف أصحاب الأعمال "الموجودين في منطقتهم" بتكنولوجيتهم.

11. وأثبت تنفيذ المشروع التجريبي أن الدوافع الرئيسية لنقل التكنولوجيا هي: "1" زيادة وعي العلماء وأصحاب الأعمال بمزايا حماية الملكية الفكرية واستغلالها تجارياً ونقل التكنولوجيا، "2" وتشجيع العلماء بشأن فوائد التعاون مع أصحاب الأعمال، "3" وتعزيز العلاقات وتكثيف نقل المعرفة بين الجامعة وقطاع الأعمال، "4" وزيادة القدرة التجارية للجامعة، "5" وجمع ونشر معلومات عن الحلول، والتكنولوجيات، ومحامي البراءات، والتكتلات، والمجمعات التكنولوجية، ومراكز نقل التكنولوجيا، "6" وتشجيع العلماء على الانتفاع التجاري بنتائج أبحاثهم لاستغلالها على نحو أكثر فعالية، "7" ونشر معلومات عن الممارسات الجيدة ونجاحات الاستغلال التجاري.

### تجارب بشأن قانون "بايه-دول" والبرامج الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية

12. أدى قانون "بايه-دول" الذي صدر في عام 1980 إلى تسريع وتيرة ازدياد تسجيل الجامعات لبراءات الاختراع وازدياد نقل التكنولوجيا من الجامعات إلى قطاع الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان ذلك يرجع إلى السماح

<sup>3</sup> يوجد على الموقع الإلكتروني لمكتب كبير العلماء مزيد من المعلومات بشأن البحث والتطوير المدعومين من الحكومة:

<http://www.moital.gov.il/CmsTamat/Rsrc/MadaanEnglish/MadaanEnglish.html>

<sup>4</sup> مثل: الجامعة العبرية في القدس [www.yisum.co.il]، ومعهد ويزمان للعلوم [http://www.yedarnd.com/]، وجامعة تل أبيب [http://www.ramot.org/]، وجامعة بن غوريون [http://cmsprod.bgu.ac.il/eng/BGN1]، والتخنيون - معهد إسرائيل للتقنية [http://t3.technion.ac.il/].

للجامعات بأن تختار امتلاك الاختراعات الممولة من الميزانية الفيدرالية وإلى تبسيط إجراءات هذا الاختيار. فقد مُنح أقل من 250 براءة اختراع لجامعات أمريكية قبل عام 1980. ومُنح أعضاء جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات 4700 براءة اختراع في عام 2011. ووُقِّع في العام نفسه 4899 اتفاق ترخيص جديد، وتأسست 671 شركة ناشئة فيما يتعلق بالبحوث الجامعية.<sup>5</sup>

13. وإضافةً إلى ذلك، توفر البرامج الفيدرالية حوافز كثيرة لنقل التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وتُظهر أنشطة المعهد الوطني للصحة (NIH) مثلاً على الحوافز المتعلقة بالبراءات فيما يتعلق بالتكنولوجيا الصحية. فقد كان المعهد الوطني للصحة أول مساهم في مجمع براءات اختراع الأدوية (MPP) في ترخيص ما تمتلكه الحكومة الأمريكية من براءات اختراع تتعلق بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية والمنشطة لأنزيم البروتيناز لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية. وعلاوة على ذلك، أصبح المعهد في عام 2011 مساهماً مؤسساً لقاعدة بيانات الويبو للبحث (WIPO Re:Search). وساهم بالملكية الفكرية من برامجه البحثية الداخلية في أكثر من 70 تكنولوجيا. وتتوافق مشاركة المعهد مع التوجيه السياسي الرئاسي بشأن التنمية العالمية، الذي يدعو إلى بذل مزيد من الجهود للاستفادة من البحث والتطوير في تحسين علاج الأمراض.

### وعي أفضل باستخدام نظام البراءات

14. قدم مكتب كوستاريكا الوطني تقريراً عن مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار. وذكر أنه يهدف إلى تعزيز النمو في أنشطة براءات الاختراع، وتشجيع أصحاب المصلحة على التعرف على المزايا التي يقدمها نظام براءات الاختراع، والتشجيع على نقل التكنولوجيا، وتحسين نوعية براءات الاختراع.

15. وتُشيد شعبة موناكو للملكية الفكرية حالياً موقعاً إلكترونيًا مخصصاً للملكية الصناعية. ويمثل أحد أهدافه في ترويج براءات الاختراع في الشركات الوطنية.

### استخدام معلومات البراءات لتلبية الاحتياجات المحلية

16. قد تحتوي وثائق البراءات على معلومات تقنية وعلمية تكون مناسبة للتصدي للتحديات الأساسية التي تواجه البلدان النامية ("التكنولوجيا المناسبة"). وما فتى المكتب الكوري للملكية الفكرية يضطلع بتطوير تكنولوجيا مناسبة من أجل البلدان النامية. ويتكون المشروع من خمس خطوات. أولاً، يُجري المكتب الكوري دراسات استقصائية عن الاحتياجات المحلية من خلال تفصي المشاكل، والمتطلبات، والظروف، والثقافات المحلية. ثانياً، يُجرى البحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة، من أجل تحديد سبل حل المشاكل المحلية، وذلك باستخدام قاعدة بيانات براءات اختراع تشمل 150 مليون تكنولوجيا حاصلة على براءة اختراع. وفي الخطوة الثالثة، يتعاون المكتب الكوري مع خبراء التكنولوجيا لتكييف التكنولوجيات المختارة مع المناخ والبيئة والظروف المحلية. ثم يُوزَّع النسخة النهائية من التكنولوجيات المكيفة على المجتمع المحلي المُستهدف. وفي النهاية، يدخل في شراكة مع المنظمات غير الحكومية للمساعدة على استغلال المنتج تجارياً ومساندة العمليات التجارية المستدامة.

17. وعند الاشتراك في نقل التكنولوجيا مع مكاتب وطنية معينة، فإن المكتب الألماني لبراءات الاختراع (DPMA) يصدد تقييم إمكانية إتاحة قاعدة البيانات الخاصة به للاستخدام المُقيد في سياق تنموي من عددها.

## البرنامج التجريبي لمكتب الولايات المتحدة: "براءات اختراع من أجل الإنسانية"

18. أطلق مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية في فبراير 2012 البرنامج التجريبي "براءات اختراع من أجل الإنسانية"؛ لمكافحة الشركات التي تمُدُّ شعوب العالم التي تعاني من نقص في الخدمات بتكنولوجيات إنقاذ الحياة. ويُقدِّم البرنامج حوافر تجارية لأصحاب البراءات والرُّخص لاستخدام تكنولوجيتهم الحاصلة على براءة اختراع من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية. ويكون البرنامج في صورة مسابقة طوعية ذات جوائز. ويحصل الفائزون على شهادة من أجل تسريع معالجة طلب البراءة، أو التماس، أو إجراء إعادة فحص غير حضوري أمام مكتب الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أي عنصر واحد في الحافظة التكنولوجية الخاصة بالفائز. ويحصلون أيضاً على شهادة تقدير من حكومة الولايات المتحدة في حفل عام لتسليم الجوائز ويحظون بدعاية إعلامية لجهودهم.

## دور القطاع الخاص ومناخ الاستثمار

19. أشارت بعض الوثائق المُقدَّمة إلى أهمية دور القطاع الخاص في التمكين من نقل التكنولوجيا، وإلى المناخ الاستثماري المناسب للمؤسسات التجارية المستدامة. وترى حكومة المملكة المتحدة أن مناخ الاستثمار هذا يعني عادةً مزيجاً من اللوائح المعقولة، والبنية التحتية، وحقوق الملكية، والنفوذ إلى الأسواق، ونظام الضرائب، والبيروقراطية الشفافة. ومن ثمَّ فإن الحكومات تؤدي دوراً رئيساً في توفير ذلك المناخ الاستثماري، وكذلك المجتمع المدني في ضمان أن تكون السياسات انعكاساً صادقاً للمصلحة العامة. وتسعى المملكة المتحدة إلى تهيئة الظروف لزيادة نقل التكنولوجيا المستهدف وتحسينه.<sup>7</sup> فعلى سبيل المثال، استناداً إلى فكرة الاستثمار الاجتماعي المؤثر، تدير إدارة التنمية الدولية "صندوقاً مؤثراً" خاصاً بقيمة 75 مليون جنيه إسترليني لمشاريع القطاع الخاص الإنمائية التي تستهدف أشد المحتاجين.<sup>8</sup> وبالمثل، فإن برنامج "فينبارترشيب" هو برنامج شراكة تجارية فنلندية لزيادة التعاون التجاري بين فنلندا والبلدان النامية. ويقدم البرنامج خدمات استشارية من أجل الأنشطة التجارية للشركات الفنلندية في البلدان النامية، ويقدم الدعم المالي لمشاريعها. وإضافة إلى ذلك، فإن شركة "الصندوق الفنلندي للتعاون الصناعي" المحدودة هي شركة تمويل إثمائي توفر رأس مال المخاطرة الطويل الأجل للمشاريع الخاصة في البلدان النامية والاتحاد الروسي.

20. ويرى اتحاد الملكية الفكرية – الذي يمثل الشركات البريطانية التي تعتمد كثيراً على التكنولوجيا وتشارك في نقلها بشتى الطرق – أن الأمثلة العملية الواردة في الوثيقة SCP/18/8 تتعلق بتجارب مخترعين أفراد أو مخترعين من الجامعات، مما لا يعكس تجارب الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، مثل أعضاء اتحاد الملكية الفكرية. إلا أنه ذكر أن كثيراً من تجاربهم العملية لنقل التكنولوجيا حساسة تجارياً، وقلما تمكنوا من إعلان تجاربهم الحديثة على الملأ. ولذلك أبدى ملاحظات عامة مسطاً الضوء على ما يلي: "1" نقل التكنولوجيا وسيلة لتعزيز علاقة تجارية جديدة مع شريك حالي أو جديد يستطيع إعداد سوق جديدة بشكل أفضل من مالك البراءة. وفي مثل هذه الحالات، تساعد براءة الاختراع على وضع إطار لنقل التكنولوجيا، "2" والنقل الفعال للدراسة العملية، إلى جانب التدريب، يساعد على توطيد العلاقة بين الشركاء، "3" وغالباً ما يُجرى نقل التكنولوجيا على مراحل مع ازدياد مقدار التكنولوجيا المنقولة بازدياد ثقة كل طرف في قدرات الطرف الآخر.

21. وأوردت غرفة التجارة الدولية (ICC) حالة جري فيها ترخيص براءة اختراع تتعلق ببخاخ استنشاق بسيط أحادي الاستخدام لمجموعة من الشركات التي واصلت تطوير تلك التكنولوجيا وتكييفها مع ما تنتجه من أدوية مُثبِّطات الثورامينيداز الطويلة المفعول (LANI)، وهي علاج استنشاق للأقلونزا. وعرضت غرفة التجارة الدولية حالةً أخرى هي

<sup>6</sup> انظر [http://www.uspto.gov/patents/init\\_events/patents\\_for\\_humanity.jsp](http://www.uspto.gov/patents/init_events/patents_for_humanity.jsp)

<sup>7</sup> <https://www.gov.uk/government/policies/helping-developing-countries-economies-to-grow/supporting-pages/helping-developing-countries-to-remove-barriers-to-trade-and-investment>

<sup>8</sup> <https://www.gov.uk/government/speeches/g8-impact-investment-event>

مشروع أدوية الأرتيميسينين شبه المُخلَّقة من أجل علاج فِعال للملاريا، الذي كان قائماً على أساس نموذج تعاون متعدد الأطراف لشراكة تطوير مستحضرات. وانطوى على شراكة تطوير مستحضرات بوصفها هيئة تنسيق، ومؤسسة خيرية، وجامعة، وشركة ناشئة منفصلة، وشركة أدوية متعددة الجنسيات. وجمعت شراكة تطوير المستحضرات ما اكتسب خلال التعاون من حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة. وقد صيغت بعناية اتفاقات التعاون، بما فيها شروط ترخيص الملكية الفكرية فيما بين الأطراف، مع مراعاة مخاطر البحث والتطوير وكذلك عائد الاستثمار القريب والطويل الأجل. ولتحقيق هدف إيجاد أدوية متيسرة وذات أسعار معقولة، لم يكن المتعاونون يتوقعون عوائد حقوق اختراع في مجال الملاريا. ومع ذلك، استفادت جميع الأطراف من التعاون. فعلى سبيل المثال، استفادت الجامعة من زيادة النتائج البحثية، واستغلت الشركة الناشئة ما حصلت عليه من معرفة وأدوات من المشروع غير الربحي لبدء مشاريع تجارية، وصارت شركة الأدوية قادرةً على إدخال المستحضر التخليقي في العلاج المركب المكون أساساً من مادة أرتيميسينين.

22. وجاء في الوثيقة المُقدَّمة من الولايات المتحدة الأمريكية أن اشتداد حماية براءات الاختراع يحث على نقل التكنولوجيا، وذلك بناء على أدلة تجريبية، لأن الحماية تؤثر إيجابياً في الاستثمار المباشر الأجنبي والواردات. وأشارت إلى وجهة نظر كثير من المؤلفين مفادها أن العقبات الحقيقية أمام نقل التكنولوجيا لا تتعلق ببراءات الاختراع أو بحقوق الملكية الفكرية في حد ذاتها. ولكنها تعتبر أن بعض العوائق التي تحول دون الابتكار ونشر التكنولوجيا هي القوانين واللوائح والممارسات المحلية غير الكافية أو الضعيفة أو غير الواضحة، والرسوم المرتفعة، وعدم كفاية نطاق حماية براءات الاختراع، وضعف إنفاذ براءات الاختراع، و"الاستيلاء" على حقوق براءات الاختراع، من خلال التراخيص الإجبارية مثلاً.

### تنفيذ المادة 66-2 من اتفاق تريبس

23. وجمعت الوثيقة المُقدَّمة من منظمة التجارة العالمية عناية اللجنة إلى التقارير السنوية التي تلقاها مجلس تريبس من البلدان المتقدمة الأعضاء بخصوص تنفيذ المادة 66-2 من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). فقد قدّمت تلك التقارير تفاصيل أمثلة عديدة لبرامج نقل التكنولوجيا. وأشار عدد من هذه التقارير أيضاً إلى ترخيص التكنولوجيا بوجه عام. وأوضحت الوثيقة المُقدَّمة بعض الأمثلة المستخدمة من التقارير الأخيرة<sup>9</sup>، مثل ترخيص تكنولوجيا و/أو برنامج بحث وتطوير مشترك بين مركز بحثي عام في بلد متقدم والقطاع العام والخاص في بلد نام، وبرنامج للتعاون الدولي يجمع بين اتحادات العلماء البحثية من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، واتفاقات الشراكة بين الشركات، والبحث المجاني في حالة التقنية الصناعية السابقة من أجل أقل البلدان نمواً من قبل إدارة للملكية الفكرية في بلد متقدم، ومساهمة مركز بحثي عام في مجمع براءات اختراع الأدوية.

### ملاحظة من الأمانة

24. بناءً على المنشورات والتحليل النظري، تصف الوثيقة SCP/14/4 Rev.2 العناصر التي يمكن اعتبارها داعمةً لنقل التكنولوجيا والعقبات التي تعترض سبيله. ويركز الفصل الحادي عشر من تلك الوثيقة، على وجه التحديد، تركيزاً خاصاً على العراقيل، حيث إن الحوافز والعراقيل تكون عادةً وجهين لعملة واحدة، وقد يساعد الفهم الواضح للعراقيل في تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين. ويرد في الوثيقة SCP/18/8 - التي تعد امتداداً للوثيقة SCP/14/4 Rev.2 - العديد من الأمثلة العملية والتجارب المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

25. وخلال المناقشات التي دارت في الدورة التاسعة عشرة للجنة، التي عُقدت في الفترة من 25 إلى 28 فبراير 2013، ذكرت بعض الوفود أن الأمثلة والتجارب الموضحة في الوثيقة SCP/18/8 لم تستقص إلى أي مدى يمكن لبراءات الاختراع

<sup>9</sup> وثائق منظمة التجارة العالمية 2/Add.497/IP/C/W، و2/Add.580/IP/C/W، و4/Add.6 و6/Add.

أن تكوناً عائناً أمام نقل التكنولوجيا، ولم تعكس شتى العوائق التي تعترض سبيل نقل التكنولوجيا.<sup>10</sup> علاوة على ذلك، ذكر أحد الوفود أن "حالات الفشل لا تقل أهمية عن حالات النجاح"<sup>11</sup> لتحليل السياسات. ومن أجل جمع مزيد من الأمثلة العملية والتجارب بشأن الحوافز المتعلقة بالبراءات والعراقيل التي تحول دون نقل التكنولوجيا، أرسلت اللجنة ومراقبيها من أجل إعداد هذه الوثيقة. ورغم أن المساهمات التي وردت قدمت نظرة ثاقبة قيمة على تعقّد الموضوع الذي تجري مناقشته، كانت الوثائق المقدّمة التي تحتوي على أمثلة عملية ملموسة، لا سيما فيما يتعلق بالعراقيل المتعلقة بالبراءات، قليلة. وذكرت منظمة تجارية واحدة في وثيقتها أن كثيراً من تجارب نقل التكنولوجيا حساسة تجارياً. وقد يكون هذا من أسباب صعوبات إظهار "حالات الفشل"، ولكن قد توجد أيضاً أسباب أخرى.

26. وإذا كانت اللجنة ستواصل استعراض تجارب وأمثلة عملية بشأن الحوافز المتعلقة بالبراءات والعراقيل التي تحول دون نقل التكنولوجيا، فإن إحدى طرائق القيام بذلك هي عقد جلسة تبادل خبرات خلال دورة اللجنة، بدلاً من (أو إضافة إلى) الوثائق التي يقدمها الأعضاء والمراقبون. ويمكن توجيه الدعوة لمُحاضرين خارجيين يمتنعون بخبرات عملية في نقل التكنولوجيا بحيث يمكن تشارك التحديات الموجودة على أرض الواقع بين أعضاء اللجنة ومراقبيها.

27. وأظهرت بعض البيانات المدلى بها في الدورة الأخيرة للجنة إشارة دالة على ما يدور بخلد بعض الوفود بشأن العراقيل المتعلقة بالبراءات. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأشار إلى "الممارسات المضادة للتنافس التي قد توجد في عقود الترخيص"<sup>12</sup>، وأشار وفد الهند إلى "ما يعترض سبيل اتفاقات الترخيص من عراقيل متعلقة بنقل التكنولوجيا"<sup>13</sup>. وفي انعكاس لتلك البيانات إلى حد ما، سلط وفد الولايات المتحدة الأمريكية الضوء على أهمية النقل الطوعي للتكنولوجيا. وقد يُفسّر ذلك البيان الأخير بأن اتفاقات الترخيص الطوعي أدوات مهمة وأساسية لنقل التكنولوجيا. ومن ثم يبدو أن تيسير اتفاقات الترخيص الطوعي من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، على الأقل بين تلك الوفود التي تحدثت. وإذا قررت اللجنة استقصاء القضايا في هذا الموضوع، فقد يكون من المفيد جمع معلومات عن الأنظمة الوطنية/ الإقليمية والمبادئ التوجيهية والممارسات والسوابق القضائية بشأن اتفاقات الترخيص الطوعي، بما في ذلك ممارسات ترخيص براءات الاختراع المنافية للمنافسة. وقد تساعد قرارات المحاكم للجنة الدائمة في تعلم كيفية تنفيذ القواعد واللوائح في حالات ملموسة وفي تحليل هذا التنفيذ.

28. وأظهرت المناقشات التي جرت في اللجنة أن الدول الأعضاء تتفق على أن نقل التكنولوجيا قضية معقدة تتأثر بعوامل مختلفة، بما فيها القدرة الاستيعابية للصناعات الوطنية والطرف المتلقي.<sup>14</sup> ويبدو أن الوثيقة المقدّمة من زامبيا تشير إلى أهمية القدرة الاستيعابية للمخترعين، والشركات، ومحترفي الملكية الفكرية، إلخ فيما يخص استخدام براءات. وينبغي أن تنعكس تلك الاحتياجات انعكاساً فعالاً على برامج تكوين الكفاءات في الويبو، وذلك بإشراك القطاعات ذات الصلة في المنظمة. ورغم أن الدول الأعضاء تتفق على أن نقل التكنولوجيا ينطوي على عوامل متنوعة داخل نظام البراءات وخارجه، ظلت آراؤها متضاربة في الدورة الأخيرة للجنة بشأن وجوب تصدي اللجنة للعوامل المتعلقة بغير البراءات من عدمه.<sup>15</sup>

<sup>10</sup> انظر الفقرات 126 و127 و129 من الوثيقة SCP/19/8 Prov.2.

<sup>11</sup> انظر الفقرة 127 من الوثيقة SCP/19/8 Prov.2.

<sup>12</sup> انظر الفقرة 127 من الوثيقة SCP/19/8 Prov.2.

<sup>13</sup> انظر الفقرة 129 من الوثيقة SCP/19/8 Prov.2.

<sup>14</sup> في مناقشات المائدة المستديرة خلال فعالية إطلاق برنامج الويبو للتكنولوجيا الخضراء (WIPO Green)، التي أُقيمت في جنيف في 28 نوفمبر 2013، أشار عدد من المتحدثين إلى أن احتياجات مالك التكنولوجيا والمتلقي، وتطوير التكنولوجيا كي تلبي الاحتياجات المحلية، والقدرة الاستيعابية للمتلقي هي عناصر مهمة في النقل الفعال للتكنولوجيا.

<sup>15</sup> انظر الفقرات 126 و127 و130 و132 من الوثيقة SCP/19/8 Prov.2.

29. ولما كانت المخاوف المتعلقة بالازدواج المحتمل مع مشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد أُثرت مراراً وتكراراً<sup>16</sup>، فقد يكون من المفيد الإفادة بالوضع الحالي لمشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المعنون "مشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول"<sup>17</sup>. وسوف يتم الانتهاء من جميع الدراسات التحليلية<sup>18</sup> والاجتماعات الإقليمية للتشاور بخصوص نقل التكنولوجيا بحلول نهاية عام 2013. ومن المتوقع التصديق على ورقة مفاهيم قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في مايو 2014. وسيعقب ذلك منتدى الخبراء الدولي الرفيع المستوى، الذي سيعقد في شهر يونيو من عام 2014. وسوف تصب نتائج المنتدى في إعداد المواد والوحدات وأدوات التدريس والصكوك الأخرى، وإنشاء منتدى إلكتروني، والأنشطة المستقبلية لبرامج الويبو.

[نهاية الوثيقة]

<sup>16</sup> انظر الوثيقة SCP/18/7 للاطلاع على وصف للمشاريع المكتملة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والتي قد تكون ذات صلة مباشرة بنقل التكنولوجيا.

<sup>17</sup> توجد ورقة المشروع في الوثيقة CDIP/9/INF/4. انظر المرفق السادس للوثيقة CDIP/12/2 للاطلاع على أحدث تقرير مرحلي عن المشروع. سوف تُنشر الدراسات الست التالية قبل الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الذي سيعقد في مايو 2014: "1" دراسة اقتصادية عن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الدولية، "2" ودراسة بشأن ما يوجد في القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة من سياسات ومبادرات حالية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، "3" ودراسات فردية عن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والنامية، "4" ودراسة عن السياسات المواثبة لتحفيز الشركات، "5" وتحليل لمسائل نقل التكنولوجيا المتصلة بالمشاكل الحالية والطارئة التي تهم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، "6" ودراسة عن إيجاد بدائل لجهود البحث والتطوير ودعم الابتكار بعيداً عن نظام البراءات الحالي.